جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

السنة الجامعية: 2024 – 2025
المستوى: ثانية ماستير
التخصص:محاسبة وتدقيق
المدة: ساعة ونصف

يوم : 2025/01/18

امتحان الدورة العادية في مقياس الرقابة والتدقيق البنكي

السؤال الأول: (1 ن لكل عبارة)

تصحيح الخطأ إن وُجِدَ:

1. تكتفي اللجنة المصرفية بالجزائر بالدور الرقابي على نشاط محافظي حسابات البنوك والمؤسسات المالية.
2. بنك الجزائر هو الجهة المستقلة الوحيدة المخول لها قانونا ممارسة مهنة التدقيق الخارجي بالبنوك الجزائرية.
3. تقتصر عملية التدقيق البنكي على فحص القوائم المالية.
4. في حالة عدم كفاية الأدلة والإثباتات يلتزم المدقق الخارجي بوضع تقرير يفصل فيه كيفية تطبيق إجراءات التدقيق.
5. يعد تقرير المدقق الخارجي وسيلة اتصال وتبليغ لنتائج التدقيق إلى الأطراف المعنية.
6. اعتمدت لجنة بازل 3 على نسبة سيولة قصيرة الأجل بهدف ضمان سيولة قصيرة الأجل يستطيع البنك من خلالها تغطية موارده.
7. ركزت لجنة بازل 2 على محورين أساسيين كفاية رأس المال وعمليات المراجعة الرقابية.
8. نجحت البنوك التجارية الجزائرية في تطبيق اتفاقية بازل 2 من حيث تطبيقها لطريقة التنقيط الداخلي لتقييم المخاطر والقياس المتقدم لمخاطر التشغيل لامتلاكها هياكل رقابة داخلية فعالة تنفذ هذه الطريقة.
9. ركزت اتفاقية بازل سنة 2014 على الشروط الواجب توفرها في المدقق الخارجي فقط لتحقيق جودة تقرير المدقق الخارجي.
10. يضم رأس المال المساند أو التكميلي القروض المساندة و هي قروض تتحصل عليها البنوك التجارية من بنوك أخرى أو مؤسسات مالية لدعم رأس مالها فترة استحقاقها سنتين.
11. أضافت اتفاقية بازل 3.1 أو 4 أموال تحوطية تدعم إجمالي متطلبات رأس المال من (0-3)%.
12. ركزت اتفاقية بازل 3.1 أو 4 بالإضافة إلى الأسلوب المعياري النمطي لتقييم المخاطر على الأسلوب الداخلي لتقييم المخاطر.
13. جاءت اتفاقية بازل 2.5 كردة فعل عن العديد من أوجه القصور التي أفرزتها أزمة كورونا.
14. نكتفي عند تقييم فعالية الرقابة الداخلية باستخدام أساليب تقييم نظام الرقابة (الاستبانة، الوصف التحليلي وخرائط التدقيق)بالإضافة إلى استخدام أدوات تحليل مصادر المعلومات (تحليل القوائم المالية والنسب المالية).
15. يتمثل دور مديرية المفتشية الداخلية التابعة للجنة المصرفية في تنظيم الرقابة المستندية والميدانية.
16. وفق مبادئ لجنة بازل لرقابة الامتثال فانه يمكن الاستعانة بخبرات خارج البنك إذا اقتضى الأمر ذلك لمساعدة رئيس وظيفة الامتثال في مهمته.
17. تخضع وظيفة الامتثال للمراجعة الدورية من قبل دائرة التدقيق الخارجي.
18. لا تختلف أهداف الرقابة الداخلية عن أهداف الرقابة الخارجية.
19. ترتبط المخاطر التشغيلية بالتكنولوجيا الجديدة مع التغيرات الحاصلة في الهياكل التشغيلية والتنظيمية.
20. تقتضي الرقابة الخارجية المراقبة والمتابعة سواء في الوظيفة الوقائية أو في وظيفة تعظيم الكفاءة.

أ.د أسماء دردور

بالتوفيق

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

السنة الجامعية: 2024 – 2025
المستوى: ثانية ماستير
التخصص:محاسبة وتدقيق

الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس الرقابة والتدقيق البنكي

1. **خطأ:** لا تكتفي اللجنة المصرفية بالجزائر بالدور الرقابي على نشاط محافظي حسابات البنوك والمؤسسات المالية بل أيضا بالدور العقابي.
2. **خطأ:** بنك الجزائر ومحافظو الحسابات هما المخول لهما قانونا ممارسة مهنة التدقيق الخارجي بالبنوك الجزائرية.
3. **خطأ:** لا تقتصر عملية التدقيق البنكي على فحص القوائم المالية بل تمتد إلى فحص النظام المحاسبي ككل الذي أنتج هذه القوائم وأيضا تقييم الرقابة الداخلية.
4. **خطأ:** في حالة عدم كفاية الأدلة والإثباتات لا يبدي المدقق الخارجي رأيه بل يطلب التحقق من الأدلة.
5. **صحيح:** يعد تقرير المدقق الخارجي وسيلة اتصال وتبليغ لنتائج التدقيق إلى الأطراف المعنية.
6. **خطأ:** اعتمدت لجنة بازل 3 على نسبة سيولة قصيرة الأجل بهدف ضمان سيولة قصيرة الأجل يستطيع البنك من خلالها تغطية استخداماته.
7. **خطأ:** ركزت لجنة بازل 2 على 3 محاور أساسية كفاية رأس المال وعمليات المراجعة الرقابية وأخلاقيات السوق (انضباط السوق).
8. **خطأ:** لم تنجح البنوك التجارية الجزائرية في تطبيق اتفاقية بازل 2 من حيث تطبيقها لطريقة التنقيط الداخلي لتقييم المخاطر والقياس المتقدم لمخاطر التشغيل لعدم امتلاكها هياكل رقابة داخلية فعالة تنفذ هذه الطريقة.
9. **خطأ:** ركزت اتفاقية بازل سنة 2014 على الشروط الواجب توفرها في المدقق الخارجي وفي لجنة التدقيق لتحقيق جودة تقرير المدقق الخارجي.
10. **خطأ:** يضم رأس المال المساند أو التكميلي القروض المساندة و هي قروض تتحصل عليها البنوك التجارية من بنوك أخرى أو مؤسسات مالية لدعم رأس مالها فترة استحقاقها 5 سنوات.
11. **خطأ:** أضافت اتفاقية بازل 3.1 أو 4 أموال تحوطية تدعم إجمالي متطلبات رأس المال من (0-2,5)%.
12. **صحيح:** ركزت اتفاقية بازل 3.1 أو 4 بالإضافة إلى الأسلوب المعياري النمطي لتقييم المخاطر على الأسلوب الداخلي لتقييم المخاطر.
13. **خطأ:** جاءت اتفاقية بازل 2.5 كردة فعل عن العديد من أوجه القصور التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية 2008.
14. **خطأ:** لا نكتفي عند تقييم فعالية الرقابة الداخلية استخدام أساليب تقييم نظام الرقابة (الاستبانة، الوصف التحليلي وخرائط التدقيق)بالإضافة إلى استخدام أدوات تحليل مصادر المعلومات (تحليل القوائم المالية والنسب المالية) **بل أيضا إلى مراجعة أوجه التلاعب في القوائم المالية (الأخطاء المتعمدة والغير متعمدة)**.
21. **خطأ:** يتمثل دور مديرية المفتشية الداخلية التابعة للجنة المصرفية في ضمان تنظيم هياكل بنك الجزائر وضمان حسن عمل هذه الهياكل مع ضمان أمن العمليات الخاصة بتسيير بنك الجزائر **أو** يتمثل دور مديرية المفتشية الخارجية التابعة للجنة المصرفية في تنظيم الرقابة المستندية والميدانية.
15. **صحيح:** وفق مبادئ لجنة بازل لرقابة الامتثال فانه يمكن الاستعانة بخبرات خارج البنك إذا اقتضى الأمر ذلك لمساعدة رئيس وظيفة الامتثال في مهمته.
16. **خطأ:** تخضع وظيفة الامتثال للمراجعة الدورية من قبل دائرة التدقيق الداخلي.
17. **خطأ:** تختلف أهداف الرقابة الداخلية عن أهداف الرقابة الخارجية.

أهداف الرقابة الداخلية:

-تحقيق أهداف خدمة الإدارة واحترام السياسات الإدارية
-ضمان نوعية ودقة المعلومات المالية والمحاسبية
-تشجيع العمل بكفاءة
-حماية أصول البنك

أهداف الرقابة الخارجية:
-عدم تجاوز القروض الحد المسموح
-التأكد من احترام قوانين وتعليمات البنك المركزي
-تقييم الرقابة الداخلية

18. **صحيح:** ترتبط المخاطر التشغيلية بالتكنولوجيا الجديدة مع التغيرات الحاصلة في الهياكل التشغيلية والتنظيمية.
19. **صحيح**: تقتضي الرقابة الخارجية المراقبة والمتابعة سواء في الوظيفة الوقائية أو في وظيفة تعظيم الكفاءة.